

Distr.: General
14 July 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

آثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى
ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون
الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان،
وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عطية وارس، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 8/46.



تقرير عطية وارييس، الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول،
وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع
حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها وصونها في أوقات عدم اليقين

موجز

كان يُنظر على الصعيد العالمي، وحتى قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى المخصصات المالية للإعمال التدريجي أو الفوري لحقوق الإنسان على أنها مسألة من مسائل السياسات العامة المحلية والقارية. وقد بُذلت بعض المحاولات العالمية للعمل بنهج يشمل الكوكب كله فيما يتعلق بالضرائب، غير أن تلك المحاولات لم يحالفها النجاح. بيد أنه في أعقاب جائحة كوفيد-19، بدأنا نشهد أكبر أثر غير مباشر لأزمة عالمية: فثمة أزمات متعددة ومتنوعة تضرب أجزاء مختلفة من العالم، حيث تثبت التدخلات التقليدية أو الوطنية أو الإقليمية عدم فعاليتها. وهذا لا يسلب الضوء على الحاجة إلى النظر إلى القضايا بشكل كلي فحسب، بل أيضا على كون الاستمرار في تجاهل صافي الثروات الفردية العالية وتجاهل القطاعات غير الرسمية والإجرامية على الصعيد العالمي يجعل من العالم مكانا محفوفًا بالمخاطر.

وفي سياق هذه الأزمات المتعددة التي تؤثر على العالم، سيركز هذا التقرير على التدخلات القائمة بالفعل التي تحتاج إلى تعزيز وعلى غيرها من التدخلات الأحدث التي لا تحتاج إلى النظر فيها فحسب، بل إلى تنفيذها بقدر من الاستعجال من أجل الحؤول دون استمرار تبيد مكاسب حقوق الإنسان الذي يحدث بالفعل في جميع أنحاء العالم. وثمة حاجة إلى أن يُتبع إزاء المسائل المالية والديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية نهج دولي من شأنه أن يؤدي إلى تحول في الوقت المناسب من خلال تصحيح المسار ومواصلة اليقظة، مع التركيز الدائم والثابت على أكثر الفئات ضعفا.

المحتويات

الصفحة

4	أولاً - مقدمة
5	ثانياً - تفكيك الأزمة متعددة الجوانب وآثارها على حقوق الإنسان
6	ألف - الفقر العالمي والنمو العالمي
7	باء - الحق في العمل واستئصال أوجه عدم المساواة
8	جيم - الحق في الصحة والديون والحصول على اللقاحات
9	دال - الحق في الغذاء وسلاسل الإمداد العالمية
10	هاء - الفجوة الرقمية
11	واو - تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي والتأثير على السكان
13	زاي - أبناء السبيل المنسيون
14	حاء - الأزمات الإنسانية وذات الصلة بالنزاعات
15	طاء - التعاون والمساعدة الدوليان ومواءمة حيز لأصحاب المصلحة
16	ثالثاً - المحرك المالي
16	ألف - الاتجاهات الاقتصادية ذات الصلة
17	باء - إلغاء الديون الخارجية العالمية
19	جيم - التدفقات المالية الواردة والصادرة
21	دال - حدود حل تقوده الشركات الكبرى للتكنولوجيا ومنظمة التجارة العالمية
22	هاء - التعاون الدولي
23	رابعاً - سبل المضي قدماً
25	خامساً - خاتمة

أولا - مقدمة

1 - لدى جميع الدول في جميع أنحاء العالم تقريبا شرعة حقوق مرسخة في الدساتير والتشريعات والسياسات العامة بشكل أو بآخر⁽¹⁾. وأهداف التنمية المستدامة هي الآن سياسة عامة في معظم البلدان على مستوى العالم، كما تجري مواءمة خطط التنمية الوطنية والقارية مع هذه الأهداف العالمية. ولدى بعض البلدان تشريعات محلية تعطي للإنفاق على الرعاية الاجتماعية الأولوية على معظم أنواع الإنفاق الأخرى. كما وضعت جميع البلدان تشريعات بشأن الطوارئ و/أو خصصت لها أموالا في الميزانية، وقد ازدادت أهميتها منذ الجائحة العالمية. ولدى بلدان أخرى صناديق تسوية وصناديق لامركزية تأخذ هذه الأموال في الاعتبار. وقامت بعض الحكومات أيضا بوضع تصور لتدابير الميزانية الوطنية وفقا لأهداف التنمية المستدامة من أجل كفالة المواءمة بين خطط التنمية الوطنية والرؤية العالمية وأفضل الممارسات المتعلقة بالاستدامة، بحيث تعالج شواغل حقوق الإنسان والجنسانية وتغير المناخ والبيئة والأمن الغذائي والصحة وغيرها من الشواغل ذات الصلة وذلك على نحو يكفل رفاه الناس⁽²⁾،⁽³⁾. وقد تختلف التقنيات والأدوات، لكن الاتجاه والغرض واضح.

2 - بيد أن المؤسسات المالية العالمية والقارية والوطنية لا تسير في نفس الاتجاه. فمؤسسات بريتون وودز، وكذلك منظمة التجارة العالمية، لا تراعي دائما حقوق الإنسان عندما تقدم الدعم والمشورة بشأن الديون أو التجارة أو الضرائب أو المسائل الأخرى ذات الصلة أو عندما تدخل في اتفاقات ومعاهدات في هذا الصدد. ويشكل ذلك تحديا للبلدان التي يكون تمويلها للخدمات العامة بهدف الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، سواء ضمن حدودها الإقليمية أو خارج الحدود الإقليمية، في وضع يتعارض مع هذه المعاهدات والمؤسسات المالية في الحالات التي يكون فيها التوجيه السياساتي شرطا وتكون لخرقه عواقب مالية عقابية⁽⁴⁾. وهكذا تكون الدول ملزمة بهذا التوجيه السياساتي، في حين أن الشروط المفروضة تنطوي على خرق للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان إذا كانت تفرض اعتماد تدابير تراجعية غير مبررة (E/C.12/2016/1، الفقرة 4). ولم يؤد ذلك إلى عدم اتساق السياسات العامة داخل الدول فحسب، بل أدى أيضا إلى السير في اتجاه معاكس للالتزامات التي تعهدت بها الحكومات لشعوبها وإلى تغييرات في المسارات استنادا إلى التوجيهات العالمية التي تتعارض مع التزامات حقوق الإنسان⁽⁵⁾.

3 - وينبغي أن تستهدف الحوكمة العالمية والقارية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية السير في اتجاه واحد متسق وهو: التحسين التدريجي لنوعية الحياة في جميع أنحاء العالم من خلال احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها، وزيادة الرفاه الاجتماعي، والسعي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية غير الملباة للأفراد الذين يعيشون في حالات من الضعف الاقتصادي، من قبيل ما يتعلق بالحياة والسلامة والصحة والتصحاح والغذاء

(1) انظر www.un.org/en/about-us/udhr/foundation-of-international-human-rights-law

(2) الورقات المقدمة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين استجابة لدعوة الخبيرة المستقلة إلى تقديم مداخلات متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-input-mandate-foreign-debt-and-human-rights-multiple-crises-fiscal

(3) انظر الورقة المقدمة من جامعة نيروبي، لجنة الدراسات المالية.

(4) Communication No. AL OTH 85/2022, pp. 4-5

(5) انظر أيضا، الأمم المتحدة، "مبادئ توجيهية بشأن تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان"، 2018 (A/HRC/40/57).

والتعليم والإسكان والمياه والصرف الصحي⁽⁶⁾. وبدلاً من ذلك، يجد العالم نفسه في حالة تم التعبير عنها بالأزمة المتعددة والأزمة الدائمة⁽⁷⁾. ففي عام 2020، عندما انتشرت جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، كان تحقيق أهداف التنمية المستدامة متأخراً بالفعل عن الجدول الزمني المحدد⁽⁸⁾ ثم جاءت الجائحة لتشل الجهود المبذولة في هذا الصدد. ورغم أننا الآن في طريق الخروج من هذه الأزمة، إلا أن مستويات المعيشة تستمر في الانخفاض، وفوائد الديون لا تُدفع، وسندات ديون البلدان تعلن بأنها عالية المخاطر⁽⁹⁾، والعملات تخفض قيمتها، والحياة باتت أصعب بشكل مهول على الناس في جميع أنحاء العالم، كما أن أجزاء كثيرة من العالم لم تتلق بعد لقاحات كوفيد-19. وسيستكشف هذا التقرير الأزمات المتعددة المتنوعة والمتباينة التي تواجه العالم بشكل عام، فضلاً عن أزمات أخرى لا تؤثر إلا على أجزاء معينة من العالم، من زاوية مالية. وسوف يستكشف ويتوسع في تأثير هذه الأزمات على حقوق الإنسان الجماعية والفردية للشعوب في جميع أنحاء العالم.

4 - وتعرب الخبرة المستقلة عن امتنانها لجميع المساهمات المقدمة لإعداد هذا التقرير الذي يأتي في وقت يواجه فيه كل بلد ومنطقة وقارة والعالم ككل عدة أزمات معقدة تتكشف في وقت مترام. وإن الوقت الذي بُذل في ذلك لجدير بالتقدير والثناء. ويندرج التقرير في إطار هذا السياق. وتشمل الأزمات المتعددة المستمرة التي سيتم النظر فيها، استناداً إلى تأملات الخبرة المستقلة فضلاً عن إسهامات الدول والأكاديميين والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، الجوائح والأزمات الصحية والأزمات الاقتصادية والنقدية والسياسية والدبلوماسية والإنسانية وأزمات المناخ والغذاء والإسكان والطاقة والتكنولوجيا والعمل والمياه، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة نفسها. وهذه كلها أزمات تترتب على تنفيذ تدابير بشأنها وتوقيتها آثار مالية. ومع ذلك، لن يكون مفاجئاً إذا لم يتم التطرق لبعض الأزمات التي كانت محتمة وقت نشر هذا التقرير؛ ذلك أنه حتى أثناء إعداد هذا التقرير، كانت الأزمات تواصل الظهور وتحدث موجات بعضها فوق بعض لتخلق أزمات إضافية.

ثانياً - تفكيك الأزمة متعددة الجوانب وآثارها على حقوق الإنسان

5 - في كانون الثاني/يناير 2023، استخدم تقرير المخاطر العالمية لعام 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مصطلح "الأزمة المتعددة" لشرح كيف "يمكن للمخاطر الحالية والمستقبلية أن يتفاعل أيضاً بعضها مع بعض ليشكل "أزمة متعددة" - مجموعة من المخاطر العالمية المرتبطة ببعضها ببعض وذات الآثار المترابطة، بحيث يتجاوز التأثير الكلي مجموع تأثير كل جزء على حدة"⁽¹⁰⁾. وعُرف آخرون المصطلح بأنه عقدة متشابكة من الأزمات التي تمتد عبر النظم العالمية. ومن منظور حقوق الإنسان والمنظور المالي، لعل تعريفاً أكثر دقة لفترة الأزمة المتعددة هي أنها فترة تقع فيها أحداث متعددة ومتزامنة متصلة ببعضها من الناحية المالية في وقت يجب فيه اتخاذ قرار صعب تترتب عليه عواقب هامة بالنسبة

(6) انظر الورقة المقدمة من كولومبيا.

(7) Neil Turnbull, "Permacrisis: what it means and why it's word of the year for 2022", The Conversation, 11 November 2022.

(8) انظر الورقة المقدمة من آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في آسيا والمحيط الهادئ.

(9) World Economic Forum, *The Global Risks Report 2023*, Insight Report, 18th ed. (Geneva, 2023), p. 46

(10) المرجع نفسه.

لحقوق الإنسان ولا يؤدي عدم اتخاذ قرار مناسب إلى تراجع في أعمال حقوق الإنسان فحسب، بل وإلى التراجع عن حقوق الإنسان نفسها في الواقع. ومنع هذا أمر ضروري، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال مجموعة من القرارات الواضحة والبناءة والعملية التي تكون فعالة على الفور وأن يتم الحفاظ عليها وتقييمها بشكل متكرر بمرور الوقت، وفي الوقت نفسه يجري تطبيقها بشكل كلي.

6 - وعند التفكير في الأزمات، عادة ما تكون المشاكل أو التحديات فقط هي الواضحة. غير أن الأزمات وأزمة متعددة يمكنها أيضا أن تتيح فرصا استثنائية لإحداث تغييرات تحويلية وطويلة الأمد. وغالبا ما تنشأ الأفكار الإبداعية في المؤسسات بسبب الأزمات⁽¹¹⁾. ويمكن للأزمات أن تتيح إحداث تحولات في نظام الطاقة وإزالة الكربون، ولكنها ليست تحويلية بالضرورة⁽¹²⁾. غير أن سياق أزمة متعددة لا يتيح فقط استجابة متعددة المسارات وأصحاب المصلحة ومتعددة الأوجه بل إنه يتطلبها. ويتطلب الاعتراف بأزمة متعددة كسر الصوامع حتى يتسنى حلها بشكل كلي، إذ من الواضح أنها أزمة تمتد عبر الأماكن والمجالات والقضايا. ويكمن التحدي إذن في كيفية تنسيق كل ذلك وفيمن يقوم به. وستستكشف الخبرة المستقلة في هذا القسم بعض آثار أزمة متعددة على حقوق الإنسان.

ألف - الفقر العالمي والنمو العالمي

7 - في عام 2020، ازداد الفقر العالمي لأول مرة منذ 20 عاما، وكان ما يقدر بنحو 77 مليون شخص إضافي يعيشون في فقر مدقع في عام 2021 مقارنة بعام 2019⁽¹³⁾. وتظهر البيانات أيضا أن 161 مليون شخص إضافي أصبحوا يعانون من الجوع في عام 2020 مقارنة بعام 2019⁽¹⁴⁾.

8 - ويقع على عاتق الدول التزام باحترام جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص وحمايتهم وإعمالها وتعزيزها دون تمييز⁽¹⁵⁾. وإن عدم منع وقوع أضرار يمكن التنبؤ بها متصلة بالمناخ على حقوق الإنسان انتهاك لهذا الالتزام⁽¹⁶⁾. ذلك أن النزاعات العنيفة وتغير المناخ والتشرد الناجم عن التنمية وتفاقم الحيف تُعمق هذه الأزمات⁽¹⁷⁾. ورغم أن كوفيد-19 لم يعد يهيمن على المنافذ الإخبارية في بلدان الشمال، فإن ذلك ليس

(11) Phillip Y. Lipsy, "COVID-19 and the politics of crisis", *International Organization*, vol. 74, No. S1 (11) (December 2020), p. E98.

(12) المرجع نفسه.

(13) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Lessons Learned* (Geneva, 2022).

(14) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2021* (Rome, FAO, 2021).

(15) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 26 (1)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 2 (2).

(16) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Understanding human rights and climate change", submission to the 21st Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change, 2015.

(17) United Nations, "Global crises, climate change, global inequity and displacement undermine development efforts, delegates highlight in Third Committee" (GA/SHC/4353), 17 October 2022.

علامة على أن الأزمات قد حُلت، بل هناك الآن أزمات أخرى تمثل أولويات أكبر. فثمة أزمات أخرى وما لها من عواقب مدمرة مكتشفة حديثاً تستحوذ على اهتمام العالم.

9 - ووفقاً لتقرير *آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان 2023*، من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3,4 في المائة في عام 2022 إلى 2,8 في المائة في عام 2023. وسيكون تباطؤ النمو واضحاً بشكل خاص - من 2,7 في المائة في عام 2022 إلى 1,3 في المائة في عام 2023 - في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة منطقة اليورو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ومع ذلك، هناك أيضاً توقعات متغيرة بأن التضخم سينخفض عالمياً في عام 2023، من 8,7 في المائة في عام 2022 إلى 7,0 في المائة⁽¹⁸⁾.

باء - الحق في العمل واستفحال أوجه عدم المساواة

10 - شملت الآثار المالية المترتبة على جائحة كوفيد-19 فقدان ملايين الوظائف، مما حرم الناس من سبل عيشهم الكريم وأثر على الحق في العمل. وكان الأثر متفاوتاً إلى حد كبير، مع تأثير غير متناسب على الأشخاص الأقل حماية في سوق العمل، وهم في كثير من الأحيان مهاجرون ونساء⁽¹⁹⁾. وبسبب السعي للتوفيق بين مسؤوليات الرعاية، خرجت نسبة أكبر من النساء مقارنة بالرجال من سوق العمل، مما مس بمكاسب إنمائية تحققت بشق الأنفس وبآفاق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وهو ما تسبب في أزمة جنسانية⁽²⁰⁾. وكانت ساعات العمل على الصعيد العالمي لا تزال أقل بنسبة 3,8 في المائة من مستويات ما قبل الجائحة في الربع الأول من عام 2022⁽²¹⁾. وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن "شدة آثار الجائحة كانت وراءها الأرضية الخصبة لأوجه عدم المساواة التي كانت موجودة لسنوات عديدة"، وهو ما زاد من توسيع عدم المساواة، مما خلق أزمة من عدم المساواة⁽²²⁾.

11 - وكانت الاستجابة لجائحة كوفيد-19 هي الانتقال والتحول على الفور إلى العمل عن بعد والعمل عبر الإنترنت⁽²³⁾. واعتُبرت الرقمنة المنقذ من الأزمات المتعددة للعمالة. غير أن ذلك لم يأخذ في الاعتبار أن اقتصادات أقل البلدان نمواً والعديد من البلدان النامية اقتصادات غير رسمية بنسبة 80 في المائة. كما لم يأخذ في الاعتبار البلدان التي لديها صناعات كبيرة كثيفة اليد العاملة. واتجهت هذه الصناعات في

(18) International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: A Rocky Recovery* (Washington, D.C., 2023), p. xiv

(19) الأمم المتحدة، "إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19"، نيسان/أبريل 2020.

(20) International Labour Organization (ILO), "An uneven and gender-unequal COVID-19 recovery: update on gender and employment trends 2021", October 2021

(21) UNCTAD, *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Lessons Learned*

(22) المرجع نفسه.

(23) ILO, *Teleworking during the COVID-19 Pandemic and Beyond: A Practical Guide* (Geneva, 2020)

العالم المتقدم إلى الأمتة بشكل أكبر، في حين واجهت تلك الموجودة في العالم النامي انهيارا مدمرا بحسب تدابير الإغلاق⁽²⁴⁾.

12 - وقد نفذت الحكومات في جميع أنحاء العالم سلسلة من التدابير - على سبيل المثال، إنشاء صناديق للطوارئ، أو تنفيذ برامج التضامن أو دعم العمالة، أو زيادة الحد الأدنى للأجور⁽²⁵⁾ - لمعالجة تأثير هذه الأزمات المتعددة، بدرجات نجاح أكبر أو أقل، ولكفالة تعبئة أفضل لمواردها القصوى المتاحة لإعمال حقوق الإنسان لمن هم في أمس الحاجة. ومع ذلك، فقد تم، في جميع أنحاء العالم، تقليص العديد من هذه التدابير أو إنهاؤها واستبدالها بسياسات تقشفية تحت ضغط الديون وذلك قبل أن يصبح التعافي واقعا ملموسا.

جيم - الحق في الصحة والديون والحصول على اللقاحات

13 - ينطوي تطوير اللقاحات على إجراءات صارمة تشمل تدابير الأمن الوطني ومتطلبات تنظيمية صعبة⁽²⁶⁾. ويتطلب الإنتاج مرافق باهظة التكلفة ووفورات الحجم حتى يتسنى استرداد تكاليف البحث والتطوير. ولم يمؤل سوى عدد قليل من البلدان البحث في لقاحات كوفيد-19، وأقل منه عدد من ينتجون اللقاحات، بل ولم يتمكن إلا عدد أقل من السابقين من تصديرها⁽²⁷⁾. ويعود 93 في المائة من قيمة الصادرات العالمية و 80 في المائة من حجم الصادرات العالمية إلى 10 بلدان فقط⁽²⁸⁾. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من مدخلات اللقاحات مدخلات عالية التخصص ولا يمكن إنتاجها إلا في عدد قليل جدا من البلدان⁽²⁹⁾. وقد أثرت التدخلات الحكومية تأثيرا كبيرا على اختيار الموقع، الذي لم يستند إلى الهياكل الأساسية والمرافق والدراية الفنية القائمة فحسب، بل وأيضا إلى مستوى الدعم المالي الذي تقدمه الحكومات إلى المصنعين لإنتاج اللقاحات داخل ولاياتها. ووفقا للأونكتاد، فقد "حققت معظم البلدان المتقدمة معدلات تطعيم عالية ويرجع ذلك جزئيا إلى الدعم الذي قدم للشركات المصنعة ولقدرتها على دفع أسعار أعلى؛ ولم يتمكن العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا من الحصول على اللقاحات إلا في وقت لاحق"

Ligang Song and Yixiao Zhou, "The COVID-19 pandemic and its impact on the global economy: (24) what does it take to turn crisis into opportunity?", *China and World Economy*, vol. 28, No. 4 (July–August 2020).

Nurth Palomo and others, *Social Protection and Response to COVID-19 in Latin America and the Caribbean: Innovations in Registration and Payment Systems* (International Policy Centre for Inclusive Growth, United Nations Development Programme and United Nations Children's Fund, 2022).

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "Enhancing public trust in (26) COVID-19 vaccination: the role of governments", 10 May 2021.

OECD, "Coronavirus (COVID-19) vaccines for developing countries: an equal shot at recovery", (27) 4 February 2021.

OECD, "Using trade to fight COVID-19: manufacturing and distributing vaccines", 11 February 2021 (28).

Phyllis Arthur, "Summary session 3: mapping cross-border movement of vaccine inputs", paper (29) presented at the COVID-19 Vaccine Supply Chain and Regulatory Transparency Technical Symposium, June 2021.

ولا يزال معدل التطعيم في أفريقيا في حدود 40 في المائة فقط⁽³⁰⁾. وقد جرى التصريح علنا أنه لن تكون هناك أرباح من اللقاحات، إلا أنه تم الإعلان عن أرباح ومكافآت عالية لاحقا. وهذا يثير إذن مسألة كيفية إعادة السداد للدولة ولدافعي الضرائب واستقاداتهم بعدما تم تمويل عمليات البحث والتطوير من أموال الدولة ودافعي الضرائب فضلا عن الديون، من قبيل سند اللقاح. وهناك أيضا أسئلة تتعلق بتسجيل براءات الاختراع لجزء من عملية إنتاج ما يعتبره البعض سلاحا بيولوجيا، وأيضا بسبب عدم إتاحة إمكانية الوصول إلى الأموال التي ولدها سند اللقاح في بلدان الجنوب علما أنه لا يمكن تمويل تطوير اللقاح إلا على المستوى المحلي.

دال - الحق في الغذاء وسلاسل الإمداد العالمية

14 - في عام 2021، وجد ما يقرب من 70 في المائة من إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمات أو كوارث في عشرة بلدان أو أقاليم تعاني من أزمات غذائية: إثيوبيا، وأفغانستان، وباكستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، وشمال نيجيريا، وهايتي، واليمن⁽³¹⁾. وشكل النزاع أو انعدام الأمن عاملا حاسما أدى إلى الأزمات الغذائية في سبعة من تلك البلدان العشرة. وفي 21 بلدا، كانت الصدمات الاقتصادية هي السبب الأصلي. ووجد 30,2 مليون شخص أنفسهم في أزمات أو حتى في أزمات متعددة⁽³²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية في تقرير حديث أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت، بسبب التعافي الاقتصادي غير المتكافئ بعد الجائحة وتعطل سلسلة الإمداد، وأن ذلك كان أسوأ في البلدان ذات العملات الضعيفة أو غير المستقرة، أو حيث لا يوجد أمن غذائي محلي، أو حيث توجد قيود على الحركة عبر الحدود، أو حيث يوجد نزاع، أو في منطقة تواجه تغير المناخ⁽³³⁾. ونتيجة لذلك، تعاني هذه المناطق أيضا من سوء التغذية وانتشار أمراض الطفولة:

رغم أن البيانات محدودة، فقد كان ما يقرب من 26 مليون طفل دون سن 5 سنوات، وفقا للتحليلات التي أجريت في عام 2021، يعانون من الهزال ويحتاجون إلى علاج عاجل في 23 من أصل 35 من الأزمات الغذائية الكبرى. وضمن هذا، كان أكثر من 5 ملايين طفل معرضين لخطر متزايد للوفاة بسبب الهزال الشديد. وفي البلدان العشرة التي تعاني من أزمة غذائية والتي يوجد بها أكبر عدد من الأشخاص في مرحلة الأزمة أو ما هو أسوأ منها (المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي IPC/CH أو ما بعدها) أو ما يعادلها، فقد فقد 17,5 مليون طفل⁽³⁴⁾.

15 - وهذه أزمة ستمتد إلى الأجيال القادمة، ومن المرجح أيضا أن تكون لاحتمالات انتشار عدد لا يحصى من الأمراض نتيجة لنقص الغذاء الكافي والجيد النوعية أثناء الطفولة عواقب على الأجيال القادمة.

(30) UNCTAD, *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Lessons Learned*

(31) Food Security Information Network and Global Network against Food Crises, *2022 Global Report on Food Crises: Joint Analysis for Better Decisions* (2022)

(32) المرجع نفسه. انظر الورقة المقدمة من مالي.

(33) التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2022.

(34) المرجع نفسه.

هاء - الفجوة الرقمية

16 - في أفريقيا، اعتمدت ملاوي والسنغال أطرا استراتيجية لتعزيز التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي⁽³⁵⁾. وفقا للأونكتاد، "نفذ عدد من البلدان إجراءات جمركية غير ورقية، حيث زادت إسواتيني وأنغولا وأوغندا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو متوسط استخدام الإجراءات غير الورقية من 30 في المائة في عام 2019، قبل الجائحة، إلى 82 في المائة في الربع الأول من عام 2022"⁽³⁶⁾. وفي آسيا والمحيط الهادئ، تم إقرار قوانين وسياسات جديدة لتسهيل تسجيل شركات التجارة الإلكترونية، وتسريع رقمنة الشركات الصغرى، وتيسير التعاون بين القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا المالية، ودعم استخدام عمليات الدفع الرقمي⁽³⁷⁾. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشمل المبادرات الوطنية تطوير تطبيقات الهواتف الذكية وخدمة للرسائل القصيرة من أجل تيسير التجارة فيما بين منتجي المنتجات الزراعية واللحوم والأسماك، وتوفير الوصول المجاني إلى الإنترنت في المناطق الريفية⁽³⁸⁾.

17 - وأشار الأونكتاد أيضا إلى أن: "التدابير المنفذة كانت تهدف إلى تحسين فرص الحصول على التمويل، من خلال أدوات مالية جديدة وتكنولوجيات تمويل جديدة؛ وتيسير رقمنة تصنيع المنتجات وتسويقها؛ وتيسير وصول هذه المشاريع التجارية إلى الأسواق عن طريق إزالة الحواجز التقنية والإدارية؛ وتعزيز مشاركة هذه المشاريع التجارية في منح الصفقات العمومية؛ ورعاية الابتكار"⁽³⁹⁾. بيد أن هذه التدابير تتعلق بالشركة، وليست متمحورة حول الإنسان، ولم يكن الأشخاص الأكثر ضعفا قادرين على الاستفادة كثيرا من هذا المنظور وهذا النهج.

18 - واستُكملت التدابير الأولية لحماية المستهلكين عبر الإنترنت بسياسات أطول أجلا. وذكر الأونكتاد في تقريره ما يلي:

اتخذت العديد من الحكومات في البداية إجراءات حاسمة ضد التلاعب بالأسعار و/أو الزيادات غير المبررة فيها، ورفض إعادة مدفوعات الأحداث أو الأسفار الملغاة والممارسات غير المنصفة أو المضللة مثل ما يتعلق بالمنتجات ذات الصلة بالصحة المعروضة للبيع عبر الإنترنت⁽⁴⁰⁾. وفي وقت لاحق، تحول التركيز إلى اتخاذ إجراءات تخفيفية ضد انقطاع خدمات المرافق العامة، بما فيها تأجيل دفع الفواتير وخطط تمديد الدفع والوصول المدعّم بالنسبة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. وشملت المجالات الإضافية ذات الأولوية إتاحة المعلومات والتعليم عبر الإنترنت ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتيسير الوصول إلى تسوية فعالة للمنازعات عبر الإنترنت، وتعزيز الممارسات الجيدة لتسيير الأعمال، لا سيما من خلال المنصات الرقمية⁽⁴¹⁾.

(35) UNCTAD, *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Lessons Learned*

(36) المرجع نفسه.

(37) المرجع نفسه.

(38) المرجع نفسه.

(39) المرجع نفسه.

(40) المرجع نفسه.

(41) المرجع نفسه.

19 - غير أن هذه التدخلات غابت عن القطاع غير الرسمي والأسواق الجديدة التي كانت تتطور في أوساط المجتمعات المحلية.

20 - ويمكن القول إن أيًا من هذا ليس جديداً وأن ما يحدث هو مجرد رقصة بين التحول وإعادة التحول لحل مشكلة واحدة على مدى فترة أطول من المعتاد من خلال اتخاذ تدابير في جميع القطاعات. ولكن الأمر غير المعتاد هو تغيير السياسات المالية عبر العديد من القطاعات في وقت متزامن تقريباً. ومن الواضح أنه عند التعرض للضغط القوي، من الممكن التحرك بشكل حاسم. ولكن يجب أن يكون هناك استعداد للقيام بذلك.

واو - تغيير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي والتأثير على السكان

21 - هناك ثلاث أزمات متواصلة تطل الكوكب بأكمله، وتشمل المناخ والطبيعة والتلوث⁽⁴²⁾. وتقدر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ أنه من المرجح أن يصل الاحترار العالمي إلى 1,5 درجة مئوية بين عامي 2030 و 2052، في حين يشير المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى أن فقدان التنوع البيولوجي وسلامة النظام الإيكولوجي سيقوض الجهود المبذولة فيما يتعلق بـ 80 في المائة من الغايات المقررة لأهداف التنمية المستدامة، مما يزيد من صعوبة الإبلاغ عن التقدم المحرز في مجالات الفقر والجوع والصحة والمياه والمدن والمناخ⁽⁴³⁾. وفيما يتعلق بالتلوث، أبرز رئيس لجنة الممثلين الدائمين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن "المسار السام للنمو الاقتصادي - التلوث والنفايات ... تتجم عنه كل عام وفيات مبكرة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم"⁽⁴⁴⁾.

22 - ويمكن أيضاً أن تتفاقم آثار الأزمة البيئية بسبب النزاع المسلح، أو يمكنها أن توجج النزاع المسلح. وأشارت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً أمام اللجنة الثالثة في عام 2022 إلى أن ذلك "غالبا ما يرتبط بالمشاريع الاستخراجية ذات البصمة البيئية الكبيرة، بل وحتى مشاريع الهياكل الأساسية يمكن أن تؤدي إلى النزوح الناجم عن أنشطة التنمية" وأن "النساء والشعوب الأصلية تتعرض للتهميش بشكل خاص"⁽⁴⁵⁾. وفي الجلسة نفسها، ذكرت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، ما يلي: "إن فقدان سبل العيش بسبب تغيير المناخ، أو انخفاض الدخل أو تدهور ظروف العمل في الزراعة، يؤثر بوجه خاص على النساء الريفيات اللاتي قد يكن عرضة للاتجار. وقد يتم الاتجار بهن لأغراض الزواج القسري أو الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو الاسترقاق المنزلي في جميع مراحل الهجرة أثناء العبور - في المخيمات وعلى الحدود وفي بلدان المقصد"⁽⁴⁶⁾. وتؤدي انتهاكات حقوق الإنسان هذه إلى تفاقم الأزمات القائمة الأخرى والتدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2022، فقد "كانت الظواهر المناخية الشديدة هي الدوافع الرئيسية لانعدام

(42) Fernando Coimbra, Permanent Representative of Brazil to the United Nations Environment Programme (UNEP), "The triple planetary crisis: forging a new relationship between people and the Earth", statement to the Sub-Committee, Committee of Permanent Representatives to UNEP, 14 July 2020

(43) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, "Nature's Dangerous Decline 'Unprecedented'; Species Extinction Rates 'Accelerating'", 5 May 2019

(44) Coimbra, "The triple planetary crisis"

(45) United Nations, "Global crises, climate change, global inequity and displacement"

(46) المرجع نفسه.

الأمن الغذائي الحاد في ثمانية بلدان أفريقية، حيث يعاني 23,5 مليون شخص من الأزمة أو ما هو أسوأ. وقد زادت شدة تأثير الكوارث المرتبطة بالطقس على انعدام الأمن الغذائي الحاد منذ عام 2020... وكانت النوازل الجوية - في شكل جفاف ونقص هطول الأمطار وفيضانات وأعاصير - مدمرة بشكل خاص في مناطق الأزمات الرئيسية في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وأوراسيا. وواجهت كولومبيا طقساً شتوياً شديداً في السنوات الأخيرة، وفي الآونة الأخيرة، عانت من آثار إعصار أيتا الذي اجتاحت أرخبيل سان أندريس وبروفينديسيا وسانتا كاتالينا⁽⁴⁷⁾.

23 - وفي مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "المياه من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 (مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023)، سلط المشاركون الضوء على أن "الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ لن تؤدي إلا إلى تفاقم مخاوف بليونيين شخص يفقدون إلى مياه الشرب المأمونة إلى جانب 3,6 بلايين شخص لا يحصلون على خدمات التصحاح الآمنة"⁽⁴⁸⁾. وأضاف ممثل المنظمة الدولية للهجرة أن "الأشخاص المتقنين هم في قلب أزمة المياه والتصحاح وقد ينزح 700 مليون شخص بسبب ندرة المياه الحادة بحلول عام 2030"⁽⁴⁹⁾.

24 - وقد أشار نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، بو لي، محقاً إلى ما يلي: "من موجات الحر في أوروبا وحرارة الغابات في أمريكا الشمالية، إلى الجفاف في إفريقيا والفيضانات في آسيا: شهد عام 2022 كوارث مناخية في جميع القارات الخمس". نحن بحاجة إلى خفض الانبعاثات العالمية بنسبة 25-50 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات ما قبل عام 2019 لاحتواء ارتفاع درجات الحرارة إلى ما بين 1,5 و 2 درجة مئوية"⁽⁵⁰⁾. وذكر أيضاً أن "تحليل صندوق النقد الدولي للغايات المتعلقة بالمناخ العالمي الحالية يُظهر، للأسف، أنها لن تحقق خفضاً إلا بنسبة 11 في المائة - أي أقل من نصف الحد الأدنى للخفض المطلوب"⁽⁵¹⁾. ولكن ما يُغفل هو الكيفية التي تؤثر بها التدخلات المالية والتشافية ضمن شروط القروض على أزمة المناخ.

25 - وأشار السيد لي أيضاً إلى ما يلي:

نحن بحاجة إلى طموح أعلى وسياسات أقوى والمزيد من التمويل من أجل التنفيذ... يقدر التمويل اللازم لتحقيق أهداف التكيف والتخفيف بتريليونات دولارات الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً حتى عام 2050. ولكن حتى الآن، لا نرى سوى حوالي 630 بليون دولار سنوياً من التمويل المناخي في جميع أنحاء العالم - مع تخصيص جزء صغير فقط للبلدان النامية... ويمكن للتمويل المختلط أن يؤدي دوراً مهماً في حشد المستثمرين من القطاعين العام والخاص. ويمكن للقطاع العام، بما في ذلك الحكومات الوطنية ومصارف إنمائية متعددة الأطراف مثل المصرف الأوروبي

(47) انظر الورقة المقدمة من كولومبيا.

(48) United Nations, "Stressing risk of more suffering, death, speakers say financing, infrastructure, policy changes crucial to end global water crisis, as conference concludes" (ENV/DEV/2057), 24 March 2023.

(49) المرجع نفسه.

(50) Bo Li, Deputy Managing Director of the International Monetary Fund, "Scaling up climate finance for emerging markets and developing economies", statement during the EIB Group forum, Luxembourg, February 2023.

(51) المرجع نفسه.

للاستثمار، أن يوفر استثمارات الخسارة الأولى، أو رأس المال السهمي، أو ائتمانات محسنة الشروط. ومن خلال إعطاء الأولوية للأسهم على الديون، سوف يتجنب الشركاء في التنمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضا زيادة أعباء الديون السيادية للبلدان النامية... ولتحقيق أهدافنا المناخية المشتركة، يجب أن نجمع بين إصلاحات السياسة العامة، وتنمية القدرات، وترتيبات التمويل. وما نحتاجه اليوم هو تعاون وتنسيق لم يسبق لهما مثيل⁽⁵²⁾.

26 - وتشمل حلول القضايا المناخية التي يتم تنفيذها أو مناقشتها مجموعة المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر⁽⁵³⁾، ومبادرة بريدجتاون، ومبادرات الخسائر والأضرار، والتمويل المناخي، والهدف الكمي الجماعي الجديد للتمويل المناخي (من المقرر أن تجتمع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لوضع هدف كمي جماعي جديد، تتطلق تعينته بعد عام 2025، ذي حد أدنى قدره 100 بليون دولار سنويا، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية)⁽⁵⁴⁾. وفي هذا السياق، شددت مصر على ضرورة إصلاح مصارف التنمية⁽⁵⁵⁾. وهذا الإصلاح ضروري لكي تتمكن البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل من خفض معدلات الفقر وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يساهم الهيكل الحالي لمصارف التنمية في بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والأزمات المتعددة. وكان من نتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في عام 2023، إنشاء صندوق للتعويض عن الخسائر والأضرار التي تتكبدها أقل البلدان نموا⁽⁵⁶⁾.

زاي - أبناء السبيل المنسيون

27 - يشار في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2022 إلى أن: "الأشخاص الذين اجتثوا من ديارهم هم من بين الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحادين. وفي عام 2021، كان ما يقرب من 45 مليون شخص، من أصل 51 مليون نازح داخليا على مستوى العالم، يوجدون في 24 بلدا/إقليما يعاني من أزمة غذائية. وكانت البلدان/الأقاليم الستة التي تضم أكبر عدد من النازحين داخليا - إثيوبيا وأفغانستان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان واليمن - من بين أكبر عشر أزمات غذائية في عام 2021 من حيث عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة" أو كارثة⁽⁵⁷⁾. ويشير التقرير أيضا إلى أنه "من بين حوالي 21 مليون لاجئ و 4 ملايين طالب لجوء على مستوى العالم في عام 2021، كان سيستضيف أكثر من 60 بالمائة (حوالي 15,3 مليون شخص) 52 بلدا/إقليما يعاني من أزمة غذائية، حيث أدى مزيج من النزاع/انعدام الأمن وكوفيد-19 والفقر وانعدام الأمن الغذائي والأحوال

(52) المرجع نفسه.

(53) انظر الورقة المقدمة من مالي.

(54) انظر الورقة المقدمة من ماليزيا.

(55) Egypt, Ministry of International Cooperation, "Al-Mashat participates in Rockefeller Foundation roundtable on multilateral development bank reform at the World Bank and IMF 2023 spring meetings", 16 April 2023.

(56) انظر الورقة المقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(57) 2022 Global Report on Food Crises, p. 8

الجوية الشديدة إلى تفاقم محتهم الإنسانية⁽⁵⁸⁾. ويقدر مركز رصد النزوح الداخلي أن عدد النازحين داخليا وصل عام 2022، إلى مستوى عالمي غير مسبوق بلغ 71,1 مليون شخص في 110 بلدا وإقليم، في حين أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنه كان هناك 35,3 مليون لاجئ في ذلك العام⁽⁵⁹⁾.

28 - وذكرت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا أنه: "يمكن للتنمية أن تقدم حولا للتشرد الداخلي من خلال توفير فرص كسب الرزق والحصول على الخدمات الأساسية، إلا أنه يمكنها هي نفسها أن تؤدي أيضا إلى التشرد... وبخلاف النزوح الناجم عن النزاعات والكوارث، يمكن تجنب النزوح الناجم عن جهود التنمية تماما من خلال تنفيذ مبادرات التنمية وفقا للالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان⁽⁶⁰⁾. ويشكل الإرهاب تهديدا رئيسيا عالميا للحكومات والمدنيين على حد سواء. ووفقا لتقديرات مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان المقدمة للخبرة المستقلة، فإن "منطقة الشرق الأوسط شهدت نحو 900 عملية إرهابية في عام 2021، قتل فيها 1 799 شخصا، بينهم نحو 356 مدنيا، معظمهم من النساء والأطفال"⁽⁶¹⁾.

29 - وتتسم أزمة تشرد النازحين داخليا واللاجئين بالتباين؛ كما أن معاملة اللاجئين لا تشبه معاملة النازحين داخليا. وبالتالي، يبدو أن أزمة النازحين داخليا أزمة مختلفة، وليست أزمة حقيقية، من بعض النواحي. وفي الوقت الذي يُتوقع من بعض الشعوب أن تكف للحصول على الأمن، يظهر أنه يمنح دونما تمييز لشعوب أخرى. ويمكن أن تكون الاستجابات الانفرادية، في بعض الأحيان، مصدرا للآزمات التي تؤدي إلى عدم احترام قانون حقوق الإنسان.

حاء - الأزمات الإنسانية وذات الصلة بالنزاعات

30 - تترتب على العديد من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية، مثل النزاع المسلح بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا والنزاع المسلح في أفغانستان والنزاع المسلح في السودان، تداعيات عالمية. وقد وصفت مالي، في رقتها المقدمة إلى الخبرة المستقلة، كيف أن الأزمة الأمنية المتعددة الأبعاد التي تواجهها البلاد أجبرت الحكومة على إعادة توجيه نفقاتها بعيدا عن الضمان الاجتماعي والاستثمار⁽⁶²⁾. وأثرت أزمة الغذاء العالمية على منطقة الشرق الأوسط أكثر من المناطق الجغرافية الأخرى، حيث تعطلت سلاسل الإمداد نتيجة الحرب، مما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في هذه المنطقة، التي يعتمد معظمها على واردات السلع الأساسية⁽⁶³⁾. وأدت هذه الأزمة إلى موجات متتالية من التضخم في معظم بلدان الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، بلغ التضخم في مصر 40,2 في المائة في شباط/فبراير 2023، وفقا لبيانات البنك المركزي

(58) المرجع نفسه.

(59) انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، قاعدة بيانات البحث عن بيانات اللاجئين (Refugee Data Finder database)، متاحة على الرابط على التالي: www.unhcr.org/refugee-statistics/.

(60) United Nations, "Global crises, climate change, global inequity and displacement".

(61) الورقة المقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(62) انظر الورقة المقدمة من مالي، الصفحة 1.

(63) Mohammad Al-Saidi, "Caught off guard and beaten: the Ukraine war and food security in the Middle East", *Frontiers in Nutrition*, vol. 10 (2023).

المصري⁽⁶⁴⁾. وفي تركيا، بلغ معدل التضخم حوالي 55 في المائة في شباط/فبراير 2023⁽⁶⁵⁾. وفي الجمهورية العربية السورية، بلغ التضخم أكثر من 100 في المائة في عام 2022، مع انخفاض محدود في عام 2023. وأشار البنك الدولي إلى أن أسعار المواد الغذائية ستبطل نمو معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يشكل ضغطاً على الأسر الفقيرة ويؤثر في انعدام الأمن الغذائي في بلدان مثل الصومال واليمن⁽⁶⁶⁾.

31 - وقد لوحظ أنه، بشكل عام، "يمكن أيضاً ربط وجود جهات فاعلة مسلحة من غير الدول بزيادة عدم الاستقرار في فترات الصدمة، مما يقلل بدوره من القدرة على الصمود. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، أدى تضائل وجود الدولة (بسبب عمليات الإغلاق) خلال جائحة مرض فيروس كورونا ليس فقط إلى تعزيز سيطرة الجماعات المسلحة غير القانونية القائمة ولكن أيضاً إلى المنافسة بين الجماعات"⁽⁶⁷⁾. وهذا يزيد من استعارة النزاع العنيف.

32 - وتواجه البلدان أيضاً أزمة للطاقة. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، فإن "ارتفاع أسعار الطاقة ساهم في ارتفاع التضخم بشكل مؤلم، ودفع الأسر إلى الفقر، وأجبر بعض المصانع على تقليص الإنتاج أو حتى الإغلاق، وأبطأ النمو الاقتصادي إلى درجة أن بعض البلدان تتجه نحو ركود حاد"⁽⁶⁸⁾.

33 - وتشير الوكالة كذلك إلى أن "أسعار الطاقة ما فتئت ترتفع منذ عام 2021 بسبب التعافي الاقتصادي السريع، والأحوال الجوية في مختلف أنحاء العالم، وأعمال الصيانة التي تأخرت بسبب الجائحة، والقرارات السابقة لشركات النفط والغاز والدول المصدرة بخفض الاستثمارات"⁽⁶⁹⁾. وتشير علاوة على ذلك إلى أن "الأزمة الحالية يمكن أن تسرع وتيرة نشر الطاقة المتجددة الأنظف والمستدامة مثل الطاقة الريحية والطاقة الشمسية" وأن "الأزمة أكدت أيضاً أهمية الاستثمار في هياكل أساسية متينة لشبكات الغاز والكهرباء من أجل دمج الأسواق الإقليمية بشكل أفضل"⁽⁷⁰⁾.

طاء - التعاون والمساعدة الدوليان ومواءمة حيز لأصحاب المصلحة

34 - لا يزال هناك اختلال في ميزان القوى بين مختلف أصحاب المصلحة. ولا يزال تحقيق ذلك التوازن يشكل تحدياً، كما أن التهج المختلفة تحدد قيماً مختلفة لرأس المال والعمل والأفكار وإجراءات التنفيذ. والجهات الفاعلة المالية مثل مديري الأصول، والمصارف التجارية، وشركات التأمين، فضلاً عن مؤسسات الإقراض، قادرة على اكتساب نفوذ أكبر في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك من خلال مجموعة من الاستراتيجيات ذات التأثير الكبير داخل النظامين المحلي والقاري.

(64) Sada Elbalad, "CBE says Egypt's core Inflation rise to a record 40.26% in Feb.", 11 March 2023.

(65) Reuters, "Turkey annual inflation dips to 55.18% in February", CNBC, 3 March 2023

(66) World Bank, "Growth slows for most MENA economies amid double-digit food inflation", 6 April 2023

(67) Frances Z. Brown, "Governance for Resilience: How can States Prepare for the Next Crisis?" Carnegie Endowment for International Peace, May 2022

(68) International Energy Agency, "Global Energy Crisis" <https://www.iea.org/topics/global-energy-crisis>, متاح على الرابط التالي:

(69) المرجع نفسه.

(70) المرجع نفسه.

35 - وقد كانت هناك دعوات إلى زيادة التفاعلات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال الشراكات؛ ومع ذلك، لا توجد حتى الآن شفافية في هذه العملية، ونتيجة لذلك، ترى بعض مجموعات أصحاب المصلحة أن هذه أزمة شفافية ومساءلة ومسؤولية.

ثالثا - المحرك المالي

36 - يفرض ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان على الدول واجب الانخراط في التعاون الدولي والمساعدة في كفاءة أعمال جميع حقوق الإنسان⁽⁷¹⁾. ومع ذلك، لا يوجد إطار تعاهدي مالي عالمي مماثل يلزم بالتعاون بشأن القضايا المالية من أجل أعمال حقوق الإنسان. وهناك افتراض بإعمالها إما تدريجيا أو فوريا ضمن الأطر التعاهدية لحقوق الإنسان وللضرائب، ولكن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي وقلة التعاون المالي يؤديان إلى تراجع في أعمال حقوق الإنسان، بل وإلى التراجع عن حقوق الإنسان التي سبق إعمالها نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة، وركود الاقتصادات، وارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم، فضلا عن تخفيض قيمة العملة وسياسات التقشف. وينبغي ألا يغيب عن البال أن سياسات التقشف التي تنطوي على تراجع لا مبرر لها في أعمال حقوق الإنسان تشكل انتهاكات لقانون حقوق الإنسان من جانب الدول المقترضة أو الدول المقرضة التي تُكره الدول المقترضة على اعتمادها. وتتسبب كل هذه العوامل، وما يقترن بها من حالة الاقتصادات دون الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية مجتمعة، في تدهور سريع لمستويات المعيشة المتدنية أصلا، وتعميق الفقر، وزيادة عدم المساواة.

ألف - الاتجاهات الاقتصادية ذات الصلة

37 - لاحظ الأونكتاد، وهو محق، ما يلي:

بوجه عام، كانت اقتصادات شرق آسيا أول من شهد تراجع في التجارة وأول من تعافى منها. وعلى العكس من ذلك، في الاقتصادات النامية في بقية آسيا، كانت آثار ذلك ضارة بالتجارة بشكل خاص، حيث انخفضت قيمة الصادرات بأكثر من 50 في المائة في عام 2020. كما أدت الاضطرابات المرتبطة بالجائحة إلى انخفاض حاد في الصادرات من أفريقيا وأمريكا اللاتينية في عام 2020، زاد من تفاقمه انخفاض أسعار السلع الأولية. وفيما بين مجموعات البلدان، كان الانكماش التجاري في الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر وضوحا نسبيا في عام 2020.

... وبالمقارنة مع الأزمة الأخيرة، فإن الانخفاض في التجارة العالمية في عام 2020 كان قريبا من ذلك الذي حدث خلال الأزمة المالية العالمية في 2008/2009 وأسوأ بكثير مما حدث خلال فترة الركود في عام 2015. وكان هذا الانكماش الحاد نتيجة لتأثر التجارة الدولية سلبا ليس فقط بالانخفاض العام في الطلب العالمي ولكن أيضا بسبب تعزيز القيود عبر الحدود وإغلاق الموانئ وغيرها من الاختلالات اللوجستية... وبشكل عام، انخفضت التجارة العالمية بنحو 2,5 تريليون دولار في عام 2020 (أو بنحو 9 في المائة مقارنة بمستوى عام 2019). ووفقا لبيانات الأونكتاد، مع تحسن الظروف الاقتصادية في عام 2021، انتعشت قيمة التجارة

(71) OHCHR، "Understanding human rights and climate change".

العالمية بقوة، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 28,5 تريليون دولار، أي ما يعادل زيادة بنحو 13 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة.

... وكان قطاع السفر هو الأكثر تضررا، بالنظر إلى توقف قطاع السياحة خلال معظم فترة الجائحة... وبشكل عام، لوحظ انتعاش أكبر نسبيا في السياحة في الأمريكتين وأوروبا، على الرغم من أن كليهما سجل أعدادا من الوافدين أقل بنسبة 63 في المائة من مستويات ما قبل الجائحة... وأدت الخسائر الناجمة عن المستويات المنخفضة للسياح الوافدين إلى آثار عرضية سلبية كبيرة لا فيما يتعلق بالسفر والإقامة فحسب، بل أيضا بالصناعات الأولية مثل تلك المتعلقة بالأغذية والمشروبات والحرف اليدوية والأنشطة الترفيهية. وإذا أخذت في الحسبان الآثار على هذه القطاعات المرتبطة ارتباطا وثيقا، فإن الانخفاض في عدد الوافدين الدوليين تسبب في خسارة تقدر بنحو 2,4 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 مقارنة بمستوى عام 2019. وتقدر الخسائر في عام 2021 بحوالي 1,8 تريليون دولار، مقارنة بمستوى عام 2019. وبالنسبة للعديد من الاقتصادات الصغيرة، التي يعتمد بعضها على السياحة لتحقيق أكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كانت آثار الجائحة كبيرة على نحو خاص... وبشكل عام، انخفضت قيمة التجارة في قطاع السفر بأكثر من 50 في المائة خلال الجائحة وظلت أقل بكثير من متوسطات ما قبل الجائحة في كل من عامي 2020 و 2021. وانكمشت التجارة أيضا في قطاع النقل، ولكن بدرجة أقل. وقد تعافى النقل في النصف الثاني من عام 2021، بسبب استئناف الطلب على السفر الجوي وزيادة أحجام الشحن الجوي⁽⁷²⁾.

38 - ومما يؤسف له أن البلدان استخدمت ليس فقط الغذاء والطاقة كسلاح، بل وأيضا التحويلات المالية واللجائن والمعلومات، بهدف كسر القدرة المجتمعية على الصمود⁽⁷³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أبرز براون: "فإن السيطرة على الفساد شرط مسبق أساسي لبناء القدرة على الصمود. ومن أجل الاستجابة للصدمات الخارجية، يتعين على الدول أن تكون في الوقت نفسه راغبة وقادرة على اتخاذ الإجراءات - ومع ذلك فإن الفساد غالبا ما يؤدي إلى تآكل رغبة الحكومة في العمل، من خلال الحوافز المُفسدة، وقدرته على التصرف من خلال استنزاف الموارد وتفرغ الدولة. وتتفاقم هذه الدينامية خلال فترات الأزمة، التي غالبا ما تتسبب في زيادة تدفقات المعونة في إطار زمني متسارع، وبالتالي توفر المزيد من الفرص لفساد النعم"⁽⁷⁴⁾.

باء - إلغاء الديون الخارجية العالمية

39 - وفقا للأونكتاد، فإنه "مع استجابة الحكومات للأزمة باعتماد حزم كبيرة من الحوافز، ارتفعت مستويات الديون العالمية ارتفاعا كبيرا. فعلى سبيل المثال، وصل الدين العام العالمي إلى مستوى حوالي 100 في المائة من [الناتج المحلي الإجمالي] العالمي في عام 2021" وزادت الدول المتقدمة النمو مستويات ديونها أكثر من

(72) UNCTAD, Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Lessons Learned

(73) Annika Hedberg, "Managing the energy and food crises: exceptional times call for exceptional measures", European Policy Centre, 20 July 2022

(74) Brown, "Governance for Resilience".

البلدان النامية بسبب حزم التحفيز الأكبر بكثير⁽⁷⁵⁾. غير أنه، وكما يلاحظ الأونكتاد أيضا، فإن "القدرة على تحمل الديون تدهورت أكثر بكثير في البلدان النامية"⁽⁷⁶⁾. وأشار الأونكتاد أيضا إلى ما يلي:

زادت مخاطر الاستدامة بالنسبة لجميع البلدان، ولاسيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل. ووفقا لإطار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلق بالقدرة على تحمل الديون، فقد بين تقييم نصف أقل البلدان نموا والبلدان منخفضة الدخل البالغ عددها 69 بلدا التي تستخدم هذا الإطار في عام 2019 أنها معرضة بشدة للوقوع في حالة مديونية حرجة أو أنها أصلا في حالة مديونية حرجة. وفي عام 2022، ارتفعت هذه النسبة إلى 60 في المائة، أي ضعف مستوى عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، استمر معدل عائدات سندات البلدان النامية في الارتفاع منذ أيلول/سبتمبر 2021، وهو علامة واضحة على أن الضغوط التضخمية أنهت عصر وفترة السيولة وانخفاض أسعار الفائدة. وتدهورت إمكانية الوصول إلى التمويل الخارجي أكثر في الربع الثاني من عام 2022 بسبب أوجه عدم اليقين المتعلقة بالحرب في أوكرانيا. ويأتي هذا الاشتداد في الأوضاع المالية لينضاف إلى الوضع الاقتصادي القاتم بالفعل في العديد من البلدان النامية، المثقلة بانخفاض معدلات التطعيم، وتباطؤ النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، والمجاعة⁽⁷⁷⁾.

40 - ووفقا لإحدى الورقات الواردة في سياق التحضير لهذا التقرير⁽⁷⁸⁾، فقد بلغ حجم الدين الخارجي في مصر نحو 157,8 بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بمقدار خمسة أمثال مقارنة بعام 2012، عندما بلغ الدين الخارجي 34,4 بليون دولار. وتشير الورقة إلى أن هذه الزيادة تؤثر على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتشير إلى أن ميزانية الدولة المخصصة للديون بلغت نحو 690,2 بليون جنيه في 2023/22، مقارنة بـ 579,6 بليون جنيه في موازنة 2022/21، بزيادة قدرها 19 بالمائة، وإلى أن هذا الوضع لا يؤدي فقط إلى خفض الاستثمار في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل يقلل أيضا من قدرة الدولة على النهوض بتنميتها الاقتصادية وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلطت الورقة الضوء على أن مصر أقرت، في الحوار التفاعلي مع الخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية في الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان وفي تقريرها الطوعي لعام 2021، بأن تكلفة الديون تشكل تحديا كبيرا وحلقة مفرغة لزيادة الديون. وتشير الورقة إلى أن أهداف التنمية المستدامة تتقاطع مع العديد من حقوق الإنسان، مثل الحق في الصحة والتعليم والعمل اللائق، مع ما لذلك من تأثير أكبر على الفئات الأكثر ضعفا.

41 - وعلى سبيل المثال، ألغيت إعانات السكن الاجتماعي للأسر المعيشية المنخفضة الدخل بسبب تخصيص الميزانية العامة لسداد الديون. وسيؤثر ذلك على الفئات الأكثر ضعفا التي تحتاج إلى سكن اجتماعي⁽⁷⁹⁾.

(75) UNCTAD, *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Lessons Learned*

(76) المرجع نفسه.

(77) المرجع نفسه.

(78) الرد المقدم من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(79) انظر المرجع نفسه.

42 - وخلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت في نيسان/أبريل 2023، قدمت مصر مبادرة لإنشاء تحالف للديون المستدامة، ينطوي على إنشاء حيز مالي يمكن فيه للبلدان النامية الحصول على أموال للاستثمار في البنية التحتية وتحقيق نمو أخضر ومستدام في عالم ما بعد الجائحة⁽⁸⁰⁾. ودعت مصر البلدان والمؤسسات المالية إلى الانضمام إلى المبادرة. ويمكن إطلاق هذا التحالف في وقت لا يتجاوز أيلول/سبتمبر 2023، بشرط موافقة 20 دولة عضو في الأمم المتحدة على الأقل على الانضمام إليها⁽⁸¹⁾.

43 - ولذلك فإن البلدان النامية تحتاج إما إلى إلغاء الديون أو إلى إعادة هيكلتها. ففي بداية الجائحة، حث البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدائنين على تجميد ديون أقل البلدان نموا⁽⁸²⁾. ومنحت مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي ترعاها مجموعة العشرين 73 دولة تخفيفاً مؤقتاً قدره 12,9 بليون دولار من مدفوعات خدمة الديون حتى كانون الأول/ديسمبر 2021⁽⁸³⁾، ولكن من الواضح أن هذه الجهود لم تكن كافية. ولم يكد القطاع الخاص يشارك في هذه المبادرة، على الرغم من النداء الذي وجهه البنك الدولي إليه من أجل المشاركة⁽⁸⁴⁾. وبعد انتهاء المبادرة، وضعت مجموعة الـ20 ونادي باريس الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين بهدف مساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ديون لا يمكن تحملها بطريقة أكثر هيكلية. وقد طلبت ثلاثة بلدان أفريقية - إثيوبيا وتشاد وزامبيا - بالفعل الدخول في هذا الإطار لإعادة هيكلة الديون⁽⁸⁵⁾.

جيم - التدفقات المالية الواردة والصادرة

44 - ذكر الأونكتاد في تقريره عن تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية ما يلي:

في عام 2021، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بأكثر من الضعف، لتصل إلى 746 بليون دولار، مدفوعة بالنمو القوي لعمليات الدمج والتملك عبر الحدود، فضلاً عما أعلن من صفقات تمويل المشاريع الدولية. وفي الاقتصادات النامية، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30 في المائة، ليصل إلى 837 بليون دولار. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى أداء النمو القوي في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتستأثر البلدان النامية بأغلبية التدفقات العالمية، بنسبة تزيد قليلاً على 50 في المائة. ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل مصدراً مهماً للتمويل الخارجي للاقتصادات النامية، إلى جانب تدفقات رأس المال الأخرى عبر الحدود، التي عرفت بدورها انتعاشاً في عام 2021. وتتحقق جزء كبير من الانتعاش في

(80) "Egypt suggests sustainable debt initiative at IMF-World Bank spring meetings", *Daily News Egypt*, 13 April 2023.

(81) انظر الورقة المقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(82) World Bank and IMF, joint statement regarding a call to action on the debt of IDA countries, Washington, D.C, 25 March 2020.

(83) World Bank, "Debt service suspension initiative", 10 March 2022.

(84) Iolanda Fresnillo, "Shadow report on the limitations of the G20 debt service suspension initiative: draining out the Titanic with a bucket?", European Network on Debt and Development, 14 October 2020.

(85) انظر الورقة المقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021 من خلال عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، حيث بلغت 728 بليون دولار، بزيادة قدرها 53 في المائة، مدفوعة بالانتعاش القوي في أمريكا الشمالية. وفي قطاع الخدمات، تضاعفت عمليات الدمج والتملك عبر الحدود لتصل إلى 461 بليون دولار، وهو واحد من أعلى المستويات المسجلة على الإطلاق. وارتفعت الصفقات التي تستهدف شركات الصناعة التحويلية بشكل طفيف، بنسبة 5 في المائة، لتصل إلى 239 بليون دولار.

... وتضاعفت التحويلات المالية للمهاجرين أربع مرات في العقد الماضي، لتصل إلى 651 بليون دولار، أو 0,78 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في عام 2020. وتشير التقديرات الأولية إلى أن التحويلات المالية نمت بنسبة 8,6 في المائة في عام 2021. وسجلت التدفقات الواردة للتحويلات المالية أعلى مستويات النمو في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، حيث بلغت 422 بليون دولار و 52 بليون دولار على التوالي في عام 2020، مما يجعلها واحدة من أكبر مصادر تمويل التنمية. وعلى سبيل المقارنة، شكلت التحويلات المالية في عام 2018، في البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، 26 في المائة من إجمالي التدفقات الواردة للتمويل الخارجي، في حين بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر 15 في المائة و 31 في المائة على التوالي. وثانياً، تتسم التحويلات المالية بالقدرة على الصمود في أوقات الأزمات ولها تأثير ضئيل غالباً في التقلبات الدورية. ويزداد تدفقها عموماً عندما تشهد البلدان الأصلية للمهاجرين فترات تراجع اقتصادي أو أزمات أخرى. وعلاوة على ذلك، تصل التحويلات المالية إلى البلدان التي تشتد فيها الحاجة إليها، بالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً هي أكبر البلدان المتلقية للتحويلات من حيث القيمة النسبية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). ويظهر أيضاً أن التحويلات المالية تساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة⁽⁸⁶⁾.

45 - وتعني الزيادة في التحويلات المالية في العقود الأخيرة أن هناك المزيد من الأموال متاحة لمساعدة الناس في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتساعد التحويلات المالية على الحد من الفقر وعدم المساواة، وهي مصدر موثوق للنقد عندما تمر البلدان بأزمة.

46 - وأشار الأونكتاد أيضاً إلى ما يلي:

لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدراً أساسياً للتمويل الخارجي للبلدان النامية الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي ليس لديها عدد كبير من المغتربين الذين يرسلون تحويلات مالية إلى الوطن. وأكثر البلدان اعتماداً على المعونة هي البلدان الأصغر حجماً والأكثر ضعفاً، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نمواً. وبدون اتخاذ تدابير إضافية، ستظل هذه الأخيرة تواجه فجوة كبيرة في التمويل، بما في ذلك الاستثمار اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستحتاج أقل البلدان نمواً إلى 485 بليون دولار سنوياً للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 وإلى 1 051 بليون دولار سنوياً لتعزيز التصنيع المستدام والشامل للجميع الذي يهدف إلى مضاعفة حصة الصناعة في الإنتاج وفقاً للغاية 9-2⁽⁸⁷⁾.

(86) UNCTAD, *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Lessons Learned*

(87) المرجع نفسه.

47 - وثمة تطور إيجابي آخر يتمثل في زيادة عمليات نقل الأصول المالية العالمية. وتبلغ قيمة إجمالي الأصول المالية التي تحتفظ بها البنوك أو المؤسسات الاستثمارية أكثر من 378,9 تريليون دولار، حيث زادت بنسبة 5,9 في المائة سنويا منذ عام 2012. ويوجد أكثر من 80 في المائة من هذه الأصول المالية في البلدان المتقدمة النمو. ومن شأن تحويل 1,1 في المائة فقط من الأصول المالية العالمية أن يكون كافيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وسد فجوة التمويل، التي تقدر بنحو 4,2 تريليونات دولار. ولحسن الحظ، وعلى الرغم من الضغط المتزايد على ميزانيات البلدان المتقدمة النمو، استمر نقل المساعدة الإنمائية، واستثمرت بعض البلدان أكثر من النسبة الرمزية البالغة 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في المعونة الإنمائية الرسمية⁽⁸⁸⁾.

48 - ولسوء الحظ، بسبب غياب هيئة مالية عالمية، تظل محاولات حل القضايا مجزأة ومتوقعة على نفسها، مع توجيه الحلول إلى أهداف محددة خصيصا وترك قضايا أخرى، تبدو هامشية، دون حل⁽⁸⁹⁾.

دال - حدود حل تقوده الشركات الكبرى للتكنولوجيا ومنظمة التجارة العالمية

49 - تجدر الإشارة إلى ما يلي:

خلال العقدين الماضيين، شهدنا كيف تحولت الشركات التي قلبت فكرة النمط التقليدي لسير الأعمال من خلال تقديم الخدمات عن بُعد بدلا من ذلك النمط. وتصف هذه الشركات القائمة على التطبيقات عمالها - وهم مقيدون في وظائف غير مستقرة ومنخفضة الأجر - كمقدمي خدمات أو شركاء أو متعاقدين مستقلين أو أصحاب مشاريع صغرى. وكل هذا تشويه صارخ لظروف العمل المتميزة المتاحة لعمال اقتصاد العربية. وقيامها بذلك، بذلت شركات اقتصاد العربية جهودا متضافرة لإضفاء الطابع غير الرسمي على العمل، وبالتالي تفويض حقوق العمال وتركهم مع القليل من الحماية الاجتماعية أو بدونها. وبصفتهم "متعاقدين"، يتحمل العمال مسؤولية أنفسهم، مما يعني صاحب العمل نفسه من أي مسؤولية. وعلاوة على ذلك، يُفترض أن عمال اقتصاد العربية يتحكمون بطريقة ما في الأرباح التي تحققها الشركة، في حين أن العكس هو الصحيح في الواقع. ولذلك، كانت إحدى المسائل التي تثير قلقا كبيرا في السنوات الأخيرة هي كيفية تصنيف شركات المنصات الرقمية للعمال في الوقت الذي تعمل فيه على خفض الضرائب في البلدان التي تعمل فيها. ومن خلال إزالة "العامل" من نماذج أعمالها، تقلت شركات المنصات الرقمية أيضا من الاضطرار إلى الامتثال للقواعد والقوانين واللوائح المحلية التي سنتطبق بخلاف ذلك على الشركات "التقليدية"⁽⁹⁰⁾.

50 - وعلاوة على ذلك، أشار الأونكتاد إلى ما يلي:

(88) انظر الورقة المقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(89) تقرير عطية وارس، الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: نحو هيكل مالي عالمي يستخدم منظور حقوق الإنسان" (A/77/169).

Sakshi Rai, "Platforming workers' rights in global tax deals", Centre for Economic and Social Rights, (90)

.12 October 2021

في تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدمت الهند وجنوب إفريقيا اقتراحاً مشتركاً في منظمة التجارة العالمية بشأن الإعفاءات من بعض أحكام الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بهدف الوقاية من كوفيد-19 واحتواء انتشار المرض وعلاجه. وتشمل هذه الأحكام المحددة براءات الاختراع والتصاميم الصناعية وحقوق المؤلف وحماية المعلومات غير المنشورة، أي "الأسرار التجارية" (انظر الأقسام 1 و 4 و 5 و 7 من الجزء الثاني من الاتفاق). ويمكن أن يساهم هذا الإعفاء في الحد من تقييد حقوق الملكية الفكرية للتوسع السريع للصناعة التحويلية وإعاقها لإمكانية الوصول العادل والميسور للتكلفة إلى اللقاحات والعلاجات في جميع أنحاء العالم.

... وقد أحرز بعض التقدم بشأن الإعفاء من أحكام الاتفاق بعد أكثر من عام من المفاوضات. وفي أيار/مايو 2022، تبادلت جنوب أفريقيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وثيقة ختامية صادرة عن مناقشاتها الرباعية بشأن الاستجابة لكوفيد-19 من زاوية الملكية الفكرية. ولا تزال المفاوضات جارية، ومن المتوقع أن يكون المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية أكثر وضوحاً.

وفي حين كانت هناك جهود متعددة الأطراف في منظمة الصحة العالمية لإطلاق مجمع إتاحة التكنولوجيا من أجل معالجة القيود التي تحول دون تعافي البلدان النامية بشكل أسرع من الجائحة، لم يُظهر، حتى الآن، أي من الحائزين على ملكية فكرية استعداداً للالتزام إزاء مجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19 الذي أطلقته كوستاريكا ومنظمة الصحة العالمية. وهذا يدل على محدودية الاعتماد على التدابير الطوعية ويقدم دليلاً إضافياً على الحاجة إلى إعفاء وعلى محدودية وعدم ملاءمة الاستجابة المتعددة الأطراف لهذه الأزمة⁽⁹¹⁾.

هاء - التعاون الدولي

51 - حث وزير خارجية فنزويلا، كارلوس فاريلا تورتوسا، بلدان الشمال على الاعتراف بأن "النظام الاستعماري الأحادي القطب لا يمكنه الاستجابة بشكل ملائم للمشاكل والاحتياجات التي أوجدتها هي نفسها"⁽⁹²⁾. كما شددت وزيرة خارجية سنغافورة، فيفيان بالاكريشنان، في معرض تسليط الضوء على غواية الانفرادية، على أن الأمن العالمي يتوقف على التمسك بالمبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية، وأنه لا يمكن للدول الصغيرة أن تسمح للعالم بالتراجع إلى عالم تكون فيه "القوة هي الحق"⁽⁹³⁾، وأن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو دعم نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد وشامل للجميع. ودكر رئيس جمهورية كوريا، يون سوك يول، مندوبي الجمعية العامة بأن الأمم المتحدة مسؤولة عن توحيد المجتمع الدولي، ولا سيما عندما يكون الأمر أكثر صعوبة، من أجل دعم الأمم ذات الموارد والقدرات المحدودة والنهوض بها. كما أبلغ

(91) UNCTAD, *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Lessons Learned* وانظر أيضاً A/HRC/52/34.

(92) United Nations, "Warning 'World is in Peril', Secretary-General stresses countries must 'Work as One' to achieve global goals, at opening of seventy-seventh General Assembly session" (GA/12487), 9 January 2023.

(93) المرجع نفسه.

الجمعية العامة بأن جمهورية كوريا زادت ميزانيتها المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية لمساعدة العالم على الاقتراب من تنمية أكثر شمولاً، على النحو الموعود به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المرجعية التي وضعتها المنظمة⁽⁹⁴⁾.

52 - وقد سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى استراتيجية عالمية منسقة، وعلى أن المجتمع العالمي لا يزال مقصراً فيما يتعلق بلقاحات كوفيد-19 وعلاجاته ووسائل تشخيصه. والجهود الرامية إلى تحقيق استجابة فعالة لم تكن تهدف إلى إنتاج لقاح مأمون وفعال فحسب، بل وإلى القضاء على الجائحة تماماً كذلك. وكان من العوامل الهامة الداعمة للإمداد الكافي والتوزيع العادل للقاحات إزالة "الحواجز التي توجد بها حقوق الملكية الفكرية في مجال نقل التكنولوجيا وتشجيع التعاون فيما بين المصنعين ومجموعات البحوث. ومن شأن ذلك أن يمكن العديد من الشركات المصنعة من إنتاج لقاحات وعلاجات آمنة وفعالة عند ظهورها"⁽⁹⁵⁾. وتؤيد ماليزيا هذا النهج؛ وفي سياق الديون، يدعم البلد تعزيز التعاون المتعدد بين البلدان، ولا سيما البلدان التي لها علاقات بين المدينين والمقرضين⁽⁹⁶⁾.

رابعاً - سبل المضي قدماً

53 - فيما يلي بعض الحلول الممكنة التي يمكن تعزيزها أو تنفيذها لمواجهة الأزمات المتعددة التي تواجه البلدان على الصعيد العالمي وتشوه الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان:

(أ) الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان: مع أن فكرة الاقتصاد القائم على حقوق الجميع والهادف إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة ومعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية التي أصبحت ملحة للغاية اليوم لا تزال مفهوماً غير محدد نسبياً، فقد كانت هناك بالفعل بعض المحاولات لتعريفه⁽⁹⁷⁾. وتشمل بعض الممارسات الجيدة ربط تدابير الميزانية الوطنية ربطاً مباشراً بأهداف التنمية المستدامة من أجل كفاءة مواءمة خطط التنمية مع الرؤية العالمية وأفضل الممارسات بشأن الاستدامة. وتتبع معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، ونوع الجنس، وتغير المناخ، والبيئة، والأمن الغذائي، والصحة، وغيرها من الشواغل ذات الصلة من أجل تحقيق احترام حقوق الإنسان للجميع وحمايتها وإعمالها وتعزيزها⁽⁹⁸⁾.

(ب) توافر الموارد وقدرات الدولة: "اعتمدت الحكومات في البلدان المتقدمة النمو نهج 'مهما تطلب الأمر' ونفذت تدابير غير مسبقة، في التعامل مع الأزمة والتعافي منها، من أجل حماية القدرة الإنتاجية لاقتصاداتها ودخل سكانها. وفي البلدان التي سمحت فيها الموارد العامة المحلية بتنفيذ هذه السياسات بالكامل، خففت إلى حد كبير من أسوأ آثار الجائحة وحمّت الأسر والشركات على حد سواء من صعوبات أكبر بكثير وأطول أمداً"⁽⁹⁹⁾.

(94) المرجع نفسه.

(95) الأونكتاد، "تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية: الدروس المستفادة".

(96) الرد المقدم من ماليزيا.

(97) Volker Türk, United Nations High Commissioner for Human Rights, statement on human rights economy, 20 April 2023.

(98) الورقة المقدمة من ماليزيا.

(99) UNCTAD, *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Lessons Learned*

(ج) الاستدامة النظامية: "يجب أن ينصب التركيز على بناء عالم يتمتع فيه الأفراد والأسر والشركات والاقتصادات بقدرة أكبر على الصمود. ويجب أن تكون الاستدامة النظامية هي الضرورة الاستراتيجية للمستقبل. فمن شأنها أن تمكن من تمويل الخدمات العامة التي تعامل كل مواطن على قدم المساواة، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والمعاشات التقاعدية. وعلاوة على ذلك، يحتاج صناع السياسات إلى إعادة التوازن بين الأولوية المعطاة للكفاءة على المدى القصير والقدرة على الصمود على المدى الطويل. وسيسمح ذلك بالخطيطة على نحو أفضل لجائحة أو حالة طوارئ مناخية أو أي كارثة أخرى غير متوقعة"⁽¹⁰⁰⁾.

(د) المساواة الاقتصادية: "تم الاعتراف بعدم المساواة الاقتصادية كعقبة ذات أهمية خاصة أمام إصلاح العقد الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم عليه نتائج شاملة للجميع ومستدامة... وقد اعتمد المجتمع الدولي خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس في عام 2015. وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واضحة: "نحن مصممون على اتخاذ الخطوات الجريئة المفصية إلى التحول التي تلزم بصورة ملحة للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود". في الواقع، كان هذا بمثابة دعوة لإجراء إصلاحات جذرية لعكس اتجاه السياسات العامة للعقود الأربعة الماضية ووضع عقد اجتماعي جديد يعمل لصالح الجميع. وما فتئت عدم المساواة الاقتصادية تزداد بشكل مطرد على مدى العقود الأربعة الماضية وزادت بشكل أكبر خلال الجائحة... وإن وضع نظام ضريبي يتسم بتصاعدية أكبر هو عنصر مهم. إذ من شأنه أن يزيد الإيرادات المالية وبالتالي توافر الموارد للدولة"⁽¹⁰¹⁾.

(هـ) صناديق الثروة السيادية: عندما تدار صناديق الثروة السيادية، مثل الصندوق الاستثماري الوطني في ماليزيا، بشكل مسؤول ووفقاً للالتزامات حقوق الإنسان، فإنه يمكن استخدامها أيضاً كأصل احتمالي للحفاظ على الثروة المتولدة عن الموارد غير المتجددة للبلاد، ويمكن استخدامها للتخفيف من أي صدمة غير متوقعة، مثل جائحة كوفيد-19 الأخيرة التي أثرت على الدول ذات السيادة في جميع أنحاء العالم. ومن بين الأدوات المالية المختلفة، عبأت ماليزيا أيضاً عائد الاستثمار من صندوقها الاستثماري الوطني لتوفير التمويل لتنفيذ برامج التطعيم"⁽¹⁰²⁾.

(و) تعزيز الثقة المجتمعية: "يساعد مستوى عال من الثقة المجتمعية في الحكومة إمكانات الدولة بشكل كبير من حيث التكيف والقدرة على الصمود... وفي حين أن الثقة بين المواطنين وثقة المواطنين في حكومتهم أمر مهم، فإن الحكومات الجديرة بالثقة تبلغ غايات مهمة على نحو خاص لأنها يمكن أن تؤثر على نوعين من الثقة بين الأشخاص: الثقة بين مكونات المجتمع المحلي والثقة العامة... ومن المرجح أن تؤثر الدول بشكل إيجابي في هذه الأنواع من الثقة بين الأشخاص عندما يظهر قادتها السياسيون الاتساق، ويثبتون شخصيتهم، ويتصرفون من أجل المبدأ بدلاً من المصلحة الذاتية، وعندما يمكنهم تقديم التزامات موثوقة ويكون لديهم مؤسسات ذاتية الإنفاذ بحيث لا يضطر المواطنون إلى الانخراط شخصياً في مراقبة الحكومة... وقد كانت هذه الدينامية واضحة بشكل خاص في مجال الصحة العامة. وتظهر بيانات الدراسات الاستقصائية التي تم إجراؤها خلال جائحة فيروس كورونا وجود علاقة قوية بين

(100) المرجع نفسه.

(101) المرجع نفسه.

(102) انظر الورقة المقدمة من ماليزيا.

مستويات أعلى من الثقة في الحكومة والامتثال لتدابير مثل التباعد الاجتماعي والحجر الصحي وغسل اليدين. وعلى العكس من ذلك، غالباً ما تقترن مستويات الثقة المنخفضة بانخفاض معدلات الامتثال. فعلى سبيل المثال، خلال تفشي الإيبولا في ليبيريا في الفترة 2014-2015، كان احتمال اتخاذ المواطنين الذين أعربوا عن تديني ثقتهم في الحكومة للاحتياطات ضد الفيروس أو الالتزام بتدابير التباعد الاجتماعي الإلزامية أقل بكثير،⁽¹⁰³⁾.

(ز) القروض: ينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف أن تزيد من قدرتها على الإقراض ميسر الشروط وأن تنظر في إمكانية مراجعة شروط التمويل - مع إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان، التي تحافظ على استقرار الاقتصاد - فضلاً عن الخيارات التي تتيحها الأدوات المالية الحالية، لتشمل شروط سداد ممددة، مع فترات سماح أطول على مدفوعات الفائدة لبلدان المنطقة، ومع إيلاء اهتمام خاص لأولئك الذين يعيشون في أكثر الأوضاع ضعفاً، بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ و/أو الحد منها وتعزيز عمليات التكيف، فضلاً عن تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في مجالات مثل الهياكل الأساسية الاجتماعية والصحة ومياه الشرب. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية (المتعددة الأطراف والثنائية) أن توسع نطاق الحصول على قروضها، بشروط مواتية، مما يتيح زيادة فرص الوصول إلى نوافذها الخاصة بالإقراض، في جملة أمور⁽¹⁰⁴⁾.

(ح) سلطة مالية عالمية: ينبغي للدول أن تسعى جاهدة إلى أن يكون لها وضع مالي مسؤول يسمح لها بامتلاك الأدوات الخاصة بسياسات مواجهة التقلبات الدورية والمثبتات التلقائية التي يتم تفعيلها في الوقت المناسب في حالة حدوث أزمة. وتتبعي كفالة توافر السيولة للحكومة لتلبية احتياجات التمويل والإنفاق أثناء حالات الطوارئ. كما أن إنشاء إطار دولي للتعاون الضريبي من خلال صك متعدد الأطراف أمر أساسي لمنح الدول هذه القدرة على الاستجابة للأزمات المتعددة.

(ط) التنسيق داخل الحكومات وفيما بينها وبين الكيانات الحكومية والحكومات دون الوطنية: هذا مهم لفهم احتياجات الاستجابة للأزمة، والاستجابة للأزمات، وتوفير التمويل اللازم، وتحسين جودة الاستجابة.

(ي) الاستجابة للأزمات وإدارتها: أدت الإيرادات الضائعة وارتفاع الإنفاق بسبب متطلبات الإنفاق الإضافية لتمويل العديد من حزم التحفيز الاقتصادي والتعافي لمساعدة الأشخاص والشركات المتضررين إلى ارتفاع مستويات الدين الحكومي. وتواجه الحكومات أيضاً ارتفاع معدل أعباء خدمة الدين قياساً إلى الإيرادات.

خامسا - خاتمة

54 - العالم متأخر في استكشاف وتنفيذ نهج الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان. وهناك حاجة إلى توافر الموارد وقدرة الدولة، والثقة والعقد الاجتماعي، والتعاون والتضامن الدوليين، والاهتمام بفجوات البيانات، وتعزيز الثقة المجتمعية، وذلك من أجل كفالة رفاه الناس والتعافي من أزمة كوفيد-19. ويجب على الحكومات أن تنفذ تدابير غير مسبقة لحماية القدرة الإنتاجية لاقتصاداتها ودخل الناس، وأن تعتمد

(103) Brown, "Governance for Resilience".

(104) انظر الورقة المقدمة من كولومبيا.

خطة مشتركة لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لوضع عقد اجتماعي جديد يعمل لصالح الجميع. كما أن التعاون الدولي بشأن لقاحات كوفيد-19 وعلاجاته ووسائل تشخيصه ضروري أيضا، وكذلك الاهتمام بالفجوات في البيانات وتعزيز ثقة المجتمع في الحكومة. وكما أظهرت بعض التجارب، على سبيل المثال في مجال الرقمنة، فنحن قادرون كمجتمع دولي على اتخاذ تدابير حاسمة في السياسات المالية، عندما تكون هناك إرادة للقيام بذلك.

55 - ومع ذلك، في حين تؤدي كل أزمة إلى تفاقم الأزمات الأخرى، فمن الواضح أن هناك اتجاها نحو تقوقع مستمر للحلول، وهو أمر إذا استمر على هذه الحال فسيقسّم حلول العالم أيضا إلى طبقات وصوامع معزول بعضها عن بعض، مما سيؤدي بدوره إلى خدمات مدنية باهظة والفشل في تحقيق حل كلي. ومن الواضح أن هذا النهج التجزيئي سيؤدي إلى حلول مجزأة لن تعالج الآثار المالية العامة لهذه الأزمات المتعددة.